مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي : الرياض

9040553320

الإدارة العامة للإشراف البنكي

الرقم : ٣٣٢٣٢ /م/أش/ ٥١٦

المرفقات : ٤ ص

التاريخ : ٢٢ رمضان ١٤٢٦

الموافق : ٢٦/ أكتوبر /٢٠٠٥م

سعادة/

المحترم

بعد التحية:-

الموضوع: ضوابط تنظيم التمويل الإستهلاكي

طرأ خلال السنوات الماضية توسع ملحوظ في نشاط تمويل القروض الإستهلاكية التي تقدمها البنوك العاملة في المملكة وذلك لسد الحاجة القائمة للتمويل، حيث تنوعت المنتجات المقدمة من البنوك من جانب، قابلها في الجانب الآخر طلب متزايد ومستمر بغرض تلبية احتياجات كثيرة ومتنوعة. وقد واصلت البنوك العاملة في المملكة تطوير مستوى الإفصاح لديها وفق المعايير الدولية وذلك بشكل مستمر بغرض تحقيق المزيد من الشفافية للعملاء.

ورغبة من مؤسسة النقد العربي السعودي بوضع ضوابط متكاملة تنظم ممارسة النشاط وبما يتلاءم مع التطور فيه فقد رأت أنه من الأهمية بمكان إصدار الضوابط المرفقة وذلك بهدف حماية المقرضين والمقترضين والضامنين على حد سواء وذلك في ضوء الملاحظات التي تلقتها من البنوك العاملة في المملكة حول مشروع تعميمها بهذا الخصوص، ولإعطاء البنوك الوقت الكافي لإجراء التغييرات المناسبة في أنظمتها ووثائقها، فسيسري مفعول هذه الضوابط اعتبارا من تاريخ الأول من يناير ٢٠٠٦م، فيما يسري مفعول الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (١٢) اعتباراً من تاريخ هذا التعميم.

للإحاطة، ونأمل التقيد بمضمون هذا التعميم والتمشي بموجبه، وإبلاغ جميع فروعكم بذلك.

وتقبلوا تحياتي...

المحافظ

حمد بن سعود السياري

- نطاق التوزيع: البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.

العنوان البريدي : الرياض ١١١٦٩ ، المملكة العربية السعودية ، فاكس ٤٦٦٢١١٩ ، تلفون ٤٦٣٣٠٠٠

ضوابط التمويل الإستهلاكي

مؤسسة النقد العربي السعودي

أكتوبر ٢٠٠٥م

فهرس المحتويات

١.	نطاق الضوابط.
٢.	إرشادات ومعلومات عامة والممارسات ذات الصلة بالتمويل الإستهلاكي والإتفاقيات المتعلقة بها
٣.	سرية أو خصوصية معلومات العملاء.
٤.	المعلومات التي يجب أن تشتمل عليها اتفاقيات التمويل الإستهلاكي واتفاقيات الضمان ذات الصلة.
٥.	معدل النسبة السنوية للعمولة، وسعر عمولة الإقراض، ومعدل الربح.
٦.	الشروط غير العادلة.
٧.	إحالة الحقوق، والمسئولية بالتضامن والتكافل والتسديد المبكر.
٨.	أوجه محددة لاتفاقيات التمويل الإستهلاكي وأنواع أخرى على شكل سلف على الحساب الجاري، والحساب المدين، وغير ذلك.
٩.	تنفيذ اتفاقية الضمان.
١٠.	عدم تنفيذ اتفاقية التمويل الاستهلاكي.
١١.	إقرار المقترضين.
١٢.	الحد الأقصى للتمويل، والحد الأقصى لمدة استحقاقه.
١٣.	تعريف المصطلحات ذات الصلة بضوابط التمويل الإستهلاكي.

ملحق- ١ : وصف وأمثلة لمعدل النسبة السنوية للعمولة.

١. نطاق الضوابط

١-١ تسري هذه الضوابط على اتفاقيات التمويل الإستهلاكي الممنوح من قبل البنوك واتفاقيات الضمان ذات الصلة وتطبق اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٦/٠١/٠١م، ما عدا الفقرة (١٢) فسيتم تطبيقها اعتباراً من تاريخ التعميم، وتم بيان التعريفات والمصطلحات المختلفة في الفقرة (١٣) من هذه الضوابط.

١-٢ **التعريف:** يشمل التمويل الإستهلاكي ذلك الإقراض الممنوح للأفراد على النحو التالي:

- القرض الذي يقدم لشخص طبيعي لأغراض غير مرتبطة بالأعمال التجارية، أي خارج مجال النشاط التجاري أو المهني الرئيس للمقترض. ويشمل بوجه عام القروض الشخصية، وتسهيلات السحب على المكشوف، وقروض تمويل شراء السيارات، وقروض مدفوعات بطاقات الإئتمان، والتأجير التمويلي، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

- القرض الممنوح لتمويل شراء سلعٍ وخدمات بغرض الترفيه، أو الإستهلاك أو أية متطلبات أخرى للأفراد كما ورد أعلاه: وعلى سبيل المثال شراء أثاث، أو مواد منزلية أخرى، أو لتغطية مصاريف إجازة، أو التعليم.

- رغم استثناء قروض الرهن العقاري، إلا أن الإقراض الاستهلاكي يشمل تمويل ترميم العقارات.

١-٣ تحرر جميع اتفاقيات التمويل الإستهلاكي، واتفاقيات الضمان، وجداول السداد والمستندات الأخرى ذات الصلة بالتمويل الإستهلاكي باللغة العربية، ويجب تزويد المقترض بترجمة باللغة الإنجليزية إذا طلب ذلك.

٢- إرشادات ومعلومات عامة والممارسات ذات الصلة بالتمويل الإستهلاكي والإتفاقيات المتعلقة بها

٢-١ الإعلان عن القروض الاستهلاكية

يجب إظهار الإعلان بوجه عام في مكان بارز في مقار البنوك أو في أي مكان آخر ومراعاة مبادئ حسن النية وأن يكون على نحو مبسط وواضح وشامل، ويجب أن يتضمن معلومات عن معدل النسبة السنوية للعمولة.

٢-٢ تبادل المعلومات بين المقرضين والمقترضين.

٢-٢-١ يجوز للمقرض الحصول من المقترض الذي يرغب بالحصول على التمويل الاستهلاكي على المعلومات الوافية وذات الصلة فقط، بهدف تقييم وضعه المالي وقدرته على السداد. وينبغي على المقترض والضامن الإجابة بدقة وبشكل كامل عن أي معلومات قد تُطلب في هذا الصدد.

٢-٢-٢ يجب على المقرض تزويد المقترض بالمعلومات الدقيقة والكاملة اللازمة بخصوص اتفاقية التمويل التي هي قيد الدراسة. ويتلقى المقترض هذه المعلومات كتابة أو بأية وسيلة أخرى موثوقة قبل إبرام اتفاقية التمويل. ويجب أن توضح المعلومات بشكل خاص ما يلي:

- الضمان والتأمين المطلوبين.
- مدة اتفاقية التمويل الإستهلاكي.
- مبلغ وعدد الدفعات المنتظمة التي ينبغي سدادها.
- الرسوم المتكررة وغير المتكررة، بما في ذلك المصاريف الإضافية غير المتكررة التي يجب على المقترض دفعها عند إبرام اتفاقية التمويل، كالمصاريف الإدارية والإجرائية، وغرامات التأخير عن السداد.
- إجمالي مبلغ التمويل والشروط التي تحكم السحب منه.
- القيمة النقدية للسلع أو الخدمات الممولة، والدفعة المقدمة المستحقة والقيمة المتبقية، في حالة تطبيق ذلك.

- سعر العمولة أو الربح على القرض، والمؤشر الذي يحكم تطبيق هذا السعر وأي سعر مرجعي آخر يسري على سعـــر عمولة التمويل أو الربح الأولي، وكذلك فترات وشروط وإجراءات تغيير سعر عمولة التمويل في حالة تطبيق ذلك.
- معدل النسبة السنوية للعمولة بواسطة مثال تطبيقي يبين كافة البيانات المالية والإفتراضات المستخدمة لحساب السعر المذكور.
- الفترة التي يمكن للمقترض خلالها ممارسة حق إلغاء القرض.
- أية معلومات أخرى يراها المقترض ضرورية لتقييم الشروط المالية الخاصة بالإقتراض.

٢-٣ بالنسبة للمنتجات القائمة على مبدأ تجنب الفوائد، فيجب أن يكون التوثيق الذي يغطي الشراء الأساسي للسلع وبيعها وفقاً لمتطلبات اللجنة الشرعية في البنك.

٢-٤ يتعين على المقرض تزويد العملاء بالوثائق الكاملة التي تغطي اتفاقيات القروض، وبرامج السداد، وخطابات إقرار المقترضين.

٢-٥ على المقرض تسجيل الغرض من كافة القروض الشخصية واتخاذ الاجراءات للتأكد من استخدامها للأغراض التي منحت لأجلها.

٣- سرية أو خصوصية معلومات العملاء:

٣-١ جمع ومعالجة البيانات

يجب المحافظة على سرية المعلومات الشخصية، التي يتم الحصول عليها من المقترضين، أو الضامنين، أو أي أشخاص آخرين بخصوص إبرام وإدارة اتفاقيات التمويل، ولا يجوز معالجة البيانات الخاصة بالمقترضين إلا لغرض تقييم الوضع المالي لهم وللضامنين وقدرتهم على تسديد التمويل المتفق عليه.

٣-٢ البيانات على قاعدة بيانات مركزية

- تقوم الشركة السعودية للمعلومات الإئتمانية (سمة) بتشغيل قاعدة بيانات مركزية لغرض تسجيل وحفظ بيانات الائتمان الخاصة بالمقترضين والضامنين.

- يجب على البنوك الرجوع إلى قاعدة البيانات قبل إجراء أي التزام تجاه المقترض أو الضامن.
- لا يجوز استخدام البيانات الشخصية التي يتم الحصول عليها إلا لغرض تقييم الوضع المالي للمقترض والضامن وقدرتهما على السداد.

٤- المعلومات التي يجب أن تشملها اتفاقيات التمويل الإستهلاكي واتفاقيات الضمان ذات الصلة:

٤-١ معلومات عامة

- يجب تحرير اتفاقيات التمويل واتفاقيات الضمان بشكل كتابي أو بأية وسيلة أخرى موثوقة.
- يجب تزويد كافة الأطراف المتعاقدة، بما فيهم المقترض والضامن والمقرض، بنسخة من اتفاقية التمويل واتفاقية الضمان.
- يجب أن تنص الإتفاقية على طبيعة وبيان إجراءات شكاوى العملاء وسبل علاجها.
- تُعد السندات لأمر- عند وجودها- جزء من ترتيبات الإئتمان.

٤-٢ المعلومات التي ينبغي إدراجها في اتفاقيات التمويل والضمان.

٤-٢ -١ يجب أن تتضمن اتفاقية التمويل الإستهلاكي ما يلي:

أ- أسماء وعناوين الأطراف المتعاقدة المعنية كالمقترض، والمقرض، والضامن.

ب- معدل النسبة السنوية للعمولة وسعر عمولة الإقراض أو الربح محسوبة ومحددة في الوقت الذي أبرمت فيه اتفاقية التمويل. وينبغي بيان التكلفة الحقيقة للإقتراض وإمكانية المقارنة.

ج- كشف حساب على هيئة جدول سداد، إذا كانت الإتفاقية تنطوي على إطفاء رأس المال، وبيان الدفعات المستحقة والفترات الزمنية والشروط المرتبطة بالسداد كذلك.

د- بياناً يوضح الفترات الزمنية والشروط لتسديد عمولة الإقتراض أو الربح والرسوم المتكررة وغير المتكررة المرتبطة بها، إذا كان يتعين دفع رسوم أو عمولات خاصة أو ربح بدون إطفاء رأس المال.

هـ- بيان ومبلغ عناصر تكاليف الإقتراض غير المشمولة في احتساب معدل النسبة السنوية للعمولة التي ينبغي أن يدفعها المقترض تحت ظروف محددة، ويمكن أن تشمل غرامات، ورسوم وعلى سبيل المثال رسوم تأخير السداد.

و- السلع والخدمات الممولة، في حالة تطبيق ذلك.

ز- إجراءات السداد المبكر وأحكامه، والرسوم (إن وجدت) التي يجب أن يسددها المقترض لممارسة هذا الحق.

ح- الأحكام والشروط والإجراءات التي ستطبق والرسوم التي ستدفع إذا مارس المقترض حق السحب من الائتمان أو قام بتسديد دفعات جزئية، أودفعات مؤخرة أومؤجلة.

ط- في حالة التمويل المضمون، يجب بيان وصف الأصل الذي يضمن التمويل، ويجب أن يتعهد المقترض بالإحتفاظ بالأصل المعني الضامن للقرض بصورة مناسبة حتى يكون متاحاً للمقرض في حالة التخلف عن السداد.

ي- تطبق البنود أ، ب، هـ، بالإضافة إلى (و) على اتفاقيات بطاقات الائتمان.

٤-٢-٢ معلومات أخرى

- يتضمن جدول السداد المشار إليه في الفقرة ٤-٢-١ (ج) توزيعاً لكل دفعة تسديد لبيان سداد أصل القرض، والعمولة الخاصة أو الربح وهي محسوبة على أساس سعر عمولة الإقتراض أو معدل الربح، والتكاليف الإضافية، عند تطبيق ذلك. وإن تعذر التحقق من الجدول كما في حالة أسعار عمولة الإقتراض المتغيرة السارية عند عملية السحب، فيجب بيان أساس الجدول، ويجب تحديد الجدول فوراً بمجرد توفر كافة المتغيرات.
- إذا تعذر القيام بسحب جديد في الحالة المشار إليها في الفقرة ٤-٢-١ (ج)، بدون موافقة المقرض فيجب قيام المقرض بإبلاغ المقترض خطياً أو بموجب وسيلة موثوقة أخرى بحيث يتضمن البلاغ البيانات المعدلة التي تشير إليها هذه الفقرة.
- أينما كان المبلغ المحدد للعناصر المشار إليها في الفقرة ٤-٢-١(ج) معروفاً فيجب بيانه وإلا وجب التحقق من هذه التكاليف على أقل تقدير في اتفاقية التمويل الإستهلاكي على أساس بيان النسبة المئوية المربوطة بمعدل مرجعي، أو طريقة حسابية، أو التقدير الواقعي الأكثر احتمالاً. وفي مثل هذه الحالات، يقدم المقرض

للمقترض خطياً أو بأية وسيلة أخرى موثوقة، توزيعاً لهذه التكاليف بدون تأخير، أو عند تطبيقها كأقصى حد.

- تُبين اتفاقية الضمان مقدار المبلغ الأقصى المضمون، وكذلك الرسوم المترتبة على التخلف عن السداد التي تطبق وفقاً للإجراءات المتبعة.
- يجب على المقرض إشعار المقترض بأنه سيتم موافاة الشركة السعودية للمعلومات الإئتمانية (سمة) بالمعلومات المناسبة.
- طبيعة الضمان المالي وأحدث قيمة له حسب السوق.
- توقيع (إقرار) المقرضين والمقترضين.

٤-٣ حق الإنسحاب

٤-٣-١ باستثناء المعاملات القائمة على مبدأ تجنب الفوائد، يكون للمقترض الحق خلال فترة زمنية لا تتجاوز عشرة أيام عمل في إلغاء قبوله لاتفاقية التمويل الإستهلاكي دون إبداء أية مبررات. وتبدأ هذه الفترة من اليوم الذي تبرم فيه اتفاقية التمويل الإستهلاكي.

٤-٣-٢ يجب على المقترض إشعار المقرض بانسحابه قبل انتهاء الفترة المشار إليها في الفقـــرة (٤-٣-١). وإذا تم إرسال الإشعار خطياً أو بوسيلة أخرى موثوقة في غضون ثلاثة أيام عمل على الأقل، أو تم تسليمه باليد إلى المقرض قبل انتهاء الموعد النهائي المحدد في الفقرة (٤-٣-١) فيعتبر ذلك ملزماً للطرفين.

٤-٣-٣ باستثناء المعاملات القائمة على مبدأ تجنب الفوائد، تُلزم ممارسة حق الانسحاب المقترض أن يعيد إلى المقرض المبالغ النقدية التي حصل عليها بموجب اتفاقية التمويل، ويدفع المقترض العمولة المستحقة أو الربح المستحق عن الفترة التي تم سحب الائتمان فيها محسوبة على أساس معدل النسبة السنوية المتفق عليها للعمولة. ولا يجوز المطالبة بأي تعويض آخر بخصوص السحب، وتُعاد للمقترض أي دفعة مقدمة دفعها سلفاً بموجب اتفاقية التمويل بدون أي تأخير.

٥- معدل النسبة السنوية للعمولة، وسعر عمولة الاقتراض ومعدل الربح:

٥-١ معدل النسبة السنوية للعمولة أو الربح.

٥-١-١ يعادل معدل النسبة السنوية للعمولة القيمة الحالية لجميع الإلتزامات(السحوبات، والتسديدات، والرسوم)المستقبلية والقائمة، المتفق عليها بين المقرض والمقترض، ويحسب وفقاً للمعادلة المبينة في الملحق رقم(١).

ويجب أن يعكس معدل النسبة السنوية للعمولة كافة المصاريف الإلزامية أو التكاليف التي لا يمكن تجنبها التي تنطوي عليها عملية ما على النحو الذي يظهر في الإعلانات أو بوسائل أخرى. وبالنسبة للمنتجات المتوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد فيجب استخدام منهجية مشابهه، أي للتدفقات النقدية ذات الصلة والمماثلة وعمليات السحب، والتسديد والرسوم الأخرى التي لا يمكن تجنبها.

٥-١-٢ لغرض حساب معدل النسبة السنوية للعمولة، يتم تحديد إجمالي تكلفة التمويل للمقترض. ويشمل ذلك كافة التكاليف التي لا يمكن تجنبها، باستثناء الرسوم المستحقة الدفع على المقترض لعدم التزامه بأي من الشروط المحددة في اتفاقية التمويل.

٥-١-٣ يتم حساب معدل النسبة السنوية للعمولة على أساس الإفتراض أن اتفاقية التمويل ستظل سارية للفترة المتفق عليها وأن المقرض والمقترض سينفذان التزاماتهما بموجب الأحكام والشروط المتفق عليها.

٥-١-٤ إذا تضمنت اتفاقيات التمويل شروطاً تسمح بتغييرات في سعر عمولة الاقتراض أو الربح المضمن في معدل النسبة السنوية للعمولة ولكن غير محدد في وقت الحساب، فيحسب معدل النسبة السنوية على أساس الافتراض أن سعر عمولة التمويل والرسوم الأخرى ستظل ثابتةً نسبة إلى المستوى الأولي وستظل مطبقة حتى نهاية اتفاقية التمويل.

من جهة أخرى، يوضح للمستهلك أن معدل النسبة السنوية للعمولة مبني على أساس معدل التمويل أو الربح الحالي، ويمكن تغيير معدل النسبة السنوية للرسم أو الربح وفق التغيرات في معدلات التمويل الأساسية والتكاليف التي لا يمكن تجنبها.

٥-١-٥ يمكن اعتماد الإفتراضات التالية لحساب معدل النسبة السنوية للعمولة عند الضرورة:

أ- إذا كانت اتفاقية التمويل تعطي المقترض حرية السحب، فيعتبر المبلغ الإجمالي للتمويل مسحوباً فوراً وبالكامل؛

ب- إذا لم يكن هناك جدول زمني ثابت للسداد، ولا يمكن استنتاج شرط من شروط الاتفاقية والطريقة المحددة لسداد التمويل الممنوح، فيمكن اعتبار مدة التمويل لعام واحد.

ج- عندما تنص الإتفاقية على أكثر من موعد سداد، يُـمنح التمويل وتتم عملية السداد في أقرب موعد تنص عليه الإتفاقية ما لم يُنص على خلاف ذلك.

٥-٢ سعر عمولة التمويل.

٥-٢-١ يمكن أن يكون سعر عمولة التمويل ثابتاً أو متغيراً.

٥-٢-٢ عندما يتم تحديد سعر عمولة ثابت أو أكثر، فيتم تطبيقه خلال الفترة المحددة في اتفاقية التمويل.

٥-٢-٣ يجب إشعار المقترض بأي تغيير في سعر عمولة التمويل كتابياً أو بأية وسيلة أخرى موثوقة. ويجب أن يتضمن ذلك معدل النسبة السنوية الجديد للعمولة، وسعر عمولة التمويل الإجمالي الجديد الذي وضعه المقرض، وكذلك الجدول الجديد لاستهلاك الدين في حالة تطبيق ذلك. ويُحسب معدل النسبة السنوية الجديد للعمولة وسعر العمولة الإجمالي الجديد للتمويل الذي يحدده المقرض على أساس البند(٥-١-٣).

٥-٣ معدل الربح

- يسري معدل الربح على كافة أنواع الإقراض الممنوح بموجب عقود تمويل قائمة على مبدأ تجنب الفوائد.
- يُقصد به المعدل المستخدم للحصول على أرباح على مبالغ مستثمرة.

- يمثل معدل نسبة سنوي.

٦- **الشروط غير العادلة**

تُـعتبر اتفاقية التمويل الاستهلاكي أو اتفاقية الضمان غير عادلة إذا كان الغرض منها أو يترتب عليها إجحاف بالنسبة للمصالح الاقتصادية للمقترض أو غير ذلك في المضمون أو الشكل. وعلى وجه الخصوص، إذا تم تطبيق أي من الشروط التالية:

- تغيير أية مصاريف تعاقدية، أو تعويضات، أو رسوم غير سعر عمولة التمويل أو معدل الربح.

- إدخال شروط على إمكانية تغيير سعر عمولة التمويل أو معدل الربح من شأنها الإجحاف بحق المقترض.

- إيجاد نظام ينطوي على سعر عمولة تمويل أو معدل ربح متغير ليس له صلة بصافي سعر عمولة التمويل الأولي أو معدل الربح المقترح عندما تم إبرام اتفاقية التمويل.

- إلزام المقترض بالتعامل مع نفس المقرض لإعادة تمويل القيمة المتبقية، أو لتمويل الدفعة الأخيرة من اتفاقية تمويل عملية شراء ممتلكات منقولة أو خدمة ما.

- إلزام المقترض- باستثناء هامش المتاجرة - كشرطٍ للسحب، بأن يترك كضمانٍ، المبالغ المقترضة أو الممنوحة، بكاملها أو جزء منها، أو يستخدمها، بكاملها أو جزء منها، لتكوين وديعة أو شراء أوراقٍ مالية أو أدوات مالية أخرى، إلا إذا حصل المقترض على نفس سعر العمولة للوديعة، أو الشراء أو الضمان كمعدل النسبة السنوية للرسم المتفق عليه.

- لا يُلزم المقترض أو الضامن بتوقيع شيك يضمن تسديد المبلغ المستحق بكامله أو جزئياً.

٧- إحالة الحقوق، والمسئولية بالتضامن والتكافل والتسديد المبكر

٧-١ إحالة الحقوق: تظل حقوق المقترض في اتفاقيات التمويل ثابتة أو بدون تغيير إذا قام المقرض بإحالة حقوقه إلى طرف آخر.

٧-٢ المسؤولية بالتضامن والتكافل: يجب ألا يؤثر وجود اتفاقية تمويل بأية طريقة كانت على حقوق المقترض تجاه مورد السلع أو الخدمات المشتراة بواسطة هذه الإتفاقية في الحالات التي لا تُورد فيها هذه السلع أو الخدمات أو إذا كانت غير مطابقة لعقد توريدها.

٧-٣ السداد المبكر

٧-٣-١ يحق للمقترض تنفيذ التزاماته بشكل كامل أو جزئي بموجب اتفاقية التمويل قبل الموعد المحدد في الإتفاقية.

٧-٣-٢ يجب أن يكون التعويض الذي يُطالب به المقرض للسداد المبكر عادلاً وموضوعياً، ويُحسب على أساس المبادئ الإكتوارية (Actuarial Principle). ولا يمكن المطالبة بأي تعويض في الحالات التالية:

أ) بالنسبة لاتفاقيات التمويل التي تكون المدة المستخدمة فيها لتحديد سعر عمولة التمويل أقل من عام؛

ب) إذا تم السداد بموجب عقد تأمين يكون القصد منه تقديم ضمان لتسديد تمويل تقليدي؛

ج) بالنسبة لاتفاقيات التمويل التي تنص على دفع رسوم وعمولة أو أرباح بدون استهلاك (إطفاء) رأس المال (المبلغ الأساسي).

٨- أوجه محددة لاتفاقيات التمويل الإستهلاكي وأنواع أخرى على شكل سلف على الحساب الجاري، والحساب المدين، وغير ذلك:

٨-١ إذا كانت المدفوعات التي قام بها المقترض لا تؤدي إلى استهلاك فوري مقابل المبلغ الإجمالي للتمويل القائم، فتنص الإتفاقية على ضمان غير مشروط لسداد المبلغ الإجمالي للتمويل المسحوب بما في ذلك العمولة.

٨-٢ اتفاقية تمويل مفتوح: يجوز لأي من الطرفين إنهاء اتفاقية الائتمان المفتوح بإعطاء إشعار مدته ثلاثة أشهر[١] محرر أو بأية وسيلة أخرى موثوقة وفقاً للإجراءات المحددة في اتفاقية التمويل.

٨-٣ بالنسبة لكافة أنواع اتفاقيات التمويل شاملاً التمويل على شكل سلفة على الحساب الجاري، أو الحساب المدين فيجب إبلاغ المقترض بشكل ربع سنوي عن وضعه الائتماني بواسطة كشف حساب، أو من خلال أية وسيلة أخرى موثوقة، وبحيث يتم تضمين المعلومات التالية:

أ) الفترة المحددة التي يشملها كشف الحساب؛

ب) المبالغ والتواريخ التي تمت فيها عمليات السحب.

ج) الرصيد المستحق من الكشف السابق، عند سريان ذلك، وتواريخ ذلك؛

د) تاريخ ومبلغ الرسوم المستحقة؛

هـ) تواريخ ومبالغ المدفوعات التي قام بها المستهلك؛

و) آخر سعر عمولة اقتراض متفق عليه؛

ز) المبلغ الإجمالي للعمولة الخاصة (الأرباح) المستحقة؛

ح) الحد الأدنى للمبلغ المقرر دفعه، عند سريان ذلك؛

ط) الرصيد القائم الجديد، عند تطبيق ذلك؛

ي) المبلغ الإجمالي المستحق الجديد بما في ذلك أي عمولة خاصة على المبالغ المتأخر سدادها أو الغرامات.

١- بالنسبة لبطاقات الإئتمان لا ضرورة لفترة إشعار.

٩- تنفيذ إتفاقية الضمان:

٩-١ إن المدة القصوى لاتفاقية ضمان ائتمان مفتوحة هي خمسة أعوام فقط. ولا يمكن تمديد هذا الضمان إلا بموجب موافقة محددة من قبل الضامن في نهاية المدة.

٩-٢ لا يجوز للمقرض اتخاذ إجراء ضد الضامن إلا إذا لم يلتزم المقترض الذي تخلف عن سداد التمويل في غضون ثلاثين يوماً من إشعار التخلف عن السداد.

٩-٣ يُغطي المبلغ المضمون فقط الرصيد القائم المستحق وأية مبالغ تأخر سدادها وفقاً لاتفاقية التمويل، ولا يشمل أية تعويضات أخرى أو جزاءات.

١٠- عدم تنفيذ اتفاقية التمويل الاستهلاكي:

١٠-١ إشعار التخلف عن السداد وقابلية التنفيذ

أ) لا يحق للمقرضين أو ممثليهم أو أي طرف أُحيلت إليه حقوق المقرض موضوع اتفاقية التمويل أو اتفاقية الضمان اتخاذ إجراءات غير نظامية أو غير معقولة لاسترداد مبالغ مستحقة لهم في حالة عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات؛

ب) لا يحق للمقرض أن يطلب الدفع الفوري في حالة التأخر عن السداد إلا من خلال إشعار تخلف عن السداد مسبق يطلب من المقترض أو الضامن. وفي هذه الحالة على المقترض/الضامن الوفاء بالتزاماتهما موضوع الاتفاقية في غضون فترة زمنية معقولة، أو التقدم بطلب لإعادة جدولة الدين[٢]؛

ج) لا يحق للمقرض تعليق حقوق المقترض في السحب ما لم يبرر قراره ويجب إشعار المقترض بذلك بدون أي تأخير؛

د) في حالة عدم الوفاء بالتزاماتهما، أو في حالة السداد المبكر، يحق للمقترض والضامن، عند الطلب وبدون تأخير، استلام كشف حساب مفصل، بدون رسوم، يتيح لهما التحقق من الرسوم والعمولة الخاصة (الأرباح) المطالب بها.

٢ - لا تتم إعادة الجدولة إلا حسب تقدير المقرض.

١٠-٢ إشعار تخلف عن السداد كما نصت الفقرة ١٠/١(ب) ليس ضرورياً في الظروف التالية:

١٠-٢-١ في حالة احتيال المقترضين؛ يجب على المقرض أو الطرف المحال إليه حقوق المقرض تقديم دليل يثبت حقوق المقرض؛

١٠-٢-٢ عندما يتصرف المقترض بالممتلكات الممولة قبل تسديد المبلغ الإجمالي للتمويل، أو يستخدم الممتلكات بطريقة لا تتفق مع شروط اتفاقية التمويل.

١٠-٣ تجاوز المبلغ الإجمالي للتمويل والسحب على المكشوف.

١٠-٣ -١ في حالة حدوث تجاوز مؤقت ومصرح به لمبلغ إجمالي للتمويل (أو سحب ضمني على المكشوف)، يجب على المقرض إبلاغ المقترض، بدون تأخير، خطياً أو بوسيلة موثوقة أخرى، بالمبلغ المعني وسعر فائدة التمويل المطبق. ويجب ألا يشمل ذلك أية جزاءات[٣]، أو رسوم أو عمولة خاصة على المتأخرات.

١٠-٣-٢ يجب على المقرض إبلاغ المقترض بدون تأخير أنه قد تجاوز مبلغ التمويل، أو أنه في حالة سحب على المكشوف غير مصرح به، وأن يبلغه بسعر عمولة التمويل والرسوم والجزاءات المطبقة. ويُصحح أي تجاوز لمبلغ التمويل أو السحب على المكشوف المشار إليه في هذه المادة في غضون ثلاثة أشهر، وبموجب اتفاقية تمويل جديدة عند الضرورة تنص على سقف أعلى للتمويل.

١٠-٤ استرجاع ملكية السلع: إذا لم يُعطِ المقترض موافقته المحددة في الوقت الذي يشرع فيه المقرض بإجراءات استرجاع السلع الممولة، وإذا قام المقترض أصلاً بسداد دفعات تعادل نصف إجمالي مبلغ التمويل، فلا يجوز استرجاع ملكية السلع الممولة إلا بموجب إجراءات قضائية.

وإذا استرجع المقرض ملكية السلع، فيجب تسوية الحساب بين الأطراف على أساس يضمن ألا يترتب على الاسترجاع أية مكاسب غير مبررة للمقرض.

٣- لا يسري ذلك على مدفوعات بطاقات الائتمان.

١٠-٥ استرداد الديون:

١٠-٥-١ يجب ألا تكون المصاريف التي تترتب على المقرض لاسترداد ديونه على حساب المقترض. ويشمل ذلك المصاريف المترتبة على المقرض لاسترداد دينه من خلال استخدام أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يمارسون عملية استرداد الديون بصفتها نشاطاً أساسياً أو ثانوياً، إلا إذا كانت هذه الرسوم أو التعويضات متفقاً عليها بصورة محددة في اتفاقية التمويل أو الضمان أو كانت مصدقة من جهة قضائية.

١٠-٥-٢ يُمنع القيام بالممارسات التالية لاسترداد الديون الناشئة عن اتفاقية تمويل أو اتفاقية ضمان:

أ) توجيه مراسلات خطية تتضمن معلومات غير صحيحة حول عواقب التخلف عن سداد الدين.

ب) استرجاع السلع غير المصرح بها بدون إجراءات قضائية أو موافقة محددة من المقترض بموجب الفقرة (١٠-٤) أعلاه.

ج) أية كتابة على طرد بريدي توضح أن الرسالة تخص استرداد دين؛

د) تحصيل رسوم غير منصوص عليها في اتفاقية التمويل أو اتفاقية الضمان.

هـ) أي اتصال مع جيران وأقارب المقترض أو الضامن، وخاصة أي مراسلات أو طلب معلومات حول الملاءة المالية للمقترض أو الضامن.

١١- إقرار المقترضين

لضمان أن المقترض ملم بكافة أحكام وشروط التمويل، يجب أن يقوم بتوقيع خطاب إقرار واضح.

١٢- الحد الأقصى لتمويل والحد الأقصى لمدة استحقاقه

١٢-١ الحد الأقصى للتمويل:

لا يجوز أن تتجاوز المدفوعات الشهرية الإجمالية للمقترض مقابل إجمالي قروضه بما في ذلك ديون بطاقات الائتمان ثُلث صافي راتبه الشهري. أما بالنسبة للأشخاص المتقاعدين فتحدد المدفوعات بنسبة (٢٥%) من الراتب التقاعدي.

ويحق لمؤسسة النقد العربي السعودي أيضاً حسب تقديرها فرض قيد على أي بنك بحيث لا تتجاوز محفظته من التمويل الإستهلاكي نسبة محددة من إجمالي محفظة القروض والسلف.

١٢-٢ الحد الأقصى لمدة استحقاق تمويل:

يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى لمدة استحقاق أي تمويل استهلاكي خمس سنوات.

١٣- تعريف المصطلحات المتصلة بضوابط التمويل الإستهلاكي:

أ)" **المقترض**" : أي شخصٍ طبيعي يقترض بموجب المعاملات التي تشملها هذه لضوابط، لأغراض خارج نطاق تجارته أو مهنته.

ب)" **المقرض** " : أي بنك مرخص له وخاضع لنظام مراقبة البنوك.

ج)" **اتفاقية التمويل الإستهلاكي**" : يقصد بها اتفاقية يمنح المقرض بموجبها أو يعد بمنح المقترض تمويلاً على شكل دفع مؤجل، أو قرضاً أو تسهيلاً مالياً مماثلاً. ولأغراض هذه القواعد، فإن الإتفاقيات الخاصة بتقديم خدمات على أساس مستمر(سواء عامة أو خاصة)، التي يحق للمقترض بموجبها الدفع بطريقة التقسيط خلال فترة تقديمها- لا تعتبر- اتفاقيات ائتمان لأغراض هذه الضوابط.

د)" **اتفاقية ضمان** " : يقصد بها اتفاقية تابعة يبرمها ضامن يضمن أو يعد بموجبها أداء أي شكل من الإئتمان الممنوح لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين؛

هـ) "**إجمالي تكلفة التمويل للمقترض**" :كافة التكاليف، وتشمل عمولات الإقتراض الخاصة، والتعويضات، والعمولات، وأية رسوم أخرى يتعين على المقترض دفعها لقاء اقتراضه؛

و)"**معدل النسبة المئوية السنوية للعمولة**" :إجمالي تكلفة الاقتراض ويُعبر عنها كنسبة مئوية لإجمالي مبلغ القرض الممنوح؛

ز)"**معدل سعر التمويل**": سعر العمولة المعبر عنه كنسبة مئوية سنوية دورية تُطبق لفترة محددة على مبلغ الإئتمان المسحوب؛

ح) "**معدل الربح**": يسري على التمويل المقدم بموجب عقود تمويل قائمة على مبدأ تجنب الفوائد. ويقصد به المعدل المستخدم لمعرفة الربح، ويعبر عنه بمعدل النسبة السنوية. ويجب مقارنته بمعدل سعر الاقتراض في عمليات التمويل التقليدية.

ط)"**القيمة المتبقية**" : سعر شراء السلع الممولة المطبق في الوقت الذي يمارس فيه خيار الشراء، أو خيار نقل الممتلكات؛

ي)" **سحب على المكشوف**" : مبلغ متاح للمقترض على هيئة دفعة مؤجلة، أو قرض ، أو تسهيل مالي مماثل آخر؛

ك)" **المبلغ الإجمالي للتمويل**" : السقف أو المبلغ المتاح لعمليات السحب تحت الحساب التي يحتمل الموافقة عليها؛

ل)" **وسيلة موثوقة**": أية أداة تمكن المقترض من تخزين المعلومات الموجهة إليه شخصياً بطريقة تمكنه من الوصول إليها في المستقبل لأغراض المعلومات وتتيح استخراج نسخ من المعلومات المخزنة دون حدوث تغيير؛

م) " **بطاقات الدفع**": تشمل بطاقات الإئتمان و البطاقات المدينة.

ن) "**التمويل المضمون**": هو القرض المضمون بالتنازل عن حقوق الملكية بما في ذلك ضمان الانتفاع في أملاك شخصية أو ملكية عقارية يأخذها المقرض. ويمكن ضمان القرض الإستهلاكي بالنقد، والسلع المادية الأخرى، أو بضمان أو أي تأمين مقبول. وفي حالة تخلف المقترض عن السداد وفقاً لأحكام الائتمان الأساسية، يستطيع المقرض اتخاذ إجراء نظامي لاسترداد حقوقه وبيع الضمان. وبالمقارنة فإن القرض غير المضمون يكون مدعوماً بتعهد المقترض بالسداد فقط.

الملحق رقم (١)

وصف وأمثلة لمعدل النسبة السنوية للعمولة

١- وصف

يمثل معدل النسبة السنوية للعمولة مقياساً أكثر دقة لتكلفة التمويل من العمولة الإسمية، أو معدل الربح المفروض لأنه يأخذ بالاعتبار إطفاء الدين أو رصيد المبلغ المستثمر من خلال دفعات دورية ومصاريف إلزامية أخرى يدفعها المقترضون.

على وجه الخصوص، يجب أن يعكس معدل النسبة السنوية للعمولة على أساس سنوي إجمالي تكاليف الاقتراض عبر فترة التمويل، كنسبة لإجمالي مبلغ التمويل أو الإقتراض. وتعتمد عملية حساب معدل النسبة السنوية على نفس الأساس أو الصيغة (المعادلة) للقيمة الحالية للقسط السنوي لمدفوعات متساوية، ويتم حساب معدل النسبة السنوية للعمولة من هذه المعادلة.

لحساب معدل النسبة السنوية للعمولة، يجب أن تشمل المعادلة كافة المصاريف التي يدفعها المقترض باستثناء المصاريف غير الإلزامية، كالجزاءات والمصاريف الأخرى التي يمكن أن تترتب بسبب عدم الالتزام بالأحكام والشروط أو الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية التمويل الإستهلاكي.

تشمل مصاريف الاقتراض إجمالي العمولات أو الأرباح التي يدفعها المقترض خلال فترة التمويل، وأية مصاريف إلزامية أو رسوم يدفعها المقترض بموجب الأحكام والشروط الخاصة بالتمويل كمصاريف الإدارة والمعالجة.

٢- توضح الأمثلة التالية عمليات حساب معدل النسبة السنوية للعمولة لقرض استهلاكي. وتم بيان كافة المبالغ بالريال السعودي.

مثال (١)

- المبلغ المقترض: ٦١٫٠٠٠
- المدفوعات السنوية: ١٨٫٥٢٠

٢-١ المصاريف الإلزامية بموجب أحكام وشروط اتفاقية التمويل الإستهلاكي:

- رسوم إدارية: ١٫٠٠٠

٢-٢ مصاريف غير إلزامية:

- رسوم تأخير السداد: ١٠٠
- رسوم سداد مبكر أو قبل التسوية: عمولة شهرين.

٢-٣ افتراضات أخرى

- سحب القرض: كامل المبلغ
- مصاريف إلزامية: تدفع عند السحب
- مصاريف غير إلزامية: تدفع عند ظهورها
- فترة السداد: أربع سنوات
- فترة احتساب معدل النسبة السنوية للعمولة أربع سنوات
- الدفعات المسددة: بنهاية كل سنة
- مصاريف إدارة أو معالجة: تدفع عند صرف القرض.

٢-٤ معدل النسبة السنوية للعمولة[1]

---

[1] يجب أن يحسب لغاية ثلاث خانات عشرية.

٢-٥ إجمالي صافي التمويل: ٦٠ر٠٠٠ (٦١ر٠٠٠ - ١ر٠٠٠)

٢-٦ تصبح المعادلة:

$$٦٠ر٠٠٠ = ١٨ر٥٢٠ \times ١ - \frac{١}{\frac{(١+س)^{٤}}{س}}$$

النتيجة س = ٩ر٠٠٠٠٠% أي معدل النسبة السنوية للعمولة ٩,٠%.

مثال (٢)

كافة البيانات والأحكام والشروط كما ورد في المثال (١) باستثناء ما يلي:

- مبلغ القرض = ٦٠ر٠٠٠
- سداد القرض بمعدل ١ر١٤٩٣ ريال شهرياً
- مصاريف إدارة ومعالجة إلزامية قدرها (٦٠٠) ريال تدفع عند صرف القرض.

تصبح المعادلة:

$$٦٠ر٠٠٠ - ٦٠٠ = ١ر١٤٩٣ \times ١ - \frac{١}{\frac{[(١+س)^{١٢/١}]^{٤٨}}{(١+س)^{١٢/١}-١}}$$

أو

النتيجة س= ٩ر٩٥٤% أي معدل النسبة السنوية للعمولة ٩ر٩٥٤%.

ملاحظة: إن الفرق في معدل النسبة السنوية للعمولة في المثالين المذكورين أعلاه هو للأسباب التالية:

- الفرق الأساسي في القيمة الحالية البالغة ١٨ر٥٢٠ ريال بنهاية السنة والقيمة الحالية للدفعات الشهرية البالغة ١ر١٤٩٣ ريال.

REGULATIONS FOR CONSUMER CREDIT

Saudi Arabian Monetary Agency

October, 2005

Table of Contents

1. Scope

2. General Guidance, Information and Practices Related to Consumer Credit and Related Agreements

3. Confidentiality or Privacy of Consumer Information

4. Information that must be included in Consumer Credit Agreements and Related Guarantee Agreements

5. Annual Percentage Rate of Charge, Borrowing Rate, and Profit Rate

6. Unfair Terms

7. Assignment of Rights, Joint and Several Liabilities and Early Repayments

8. Specific aspects of a Consumer Credit and other types of Agreements in the form of Advances on a Current Account, Debit Account, etc.

9. Performance of a Guarantee Agreement

10. Non Performance of a Consumer Credit Agreement

11. Borrowers' Acknowledgement

12. Maximum Credit Limit; and Maximum Term to Maturity of Credit

13. Definition of Terms related to Consumer Credit Regulations

Annex -1. Description and Examples of the Annual Percentage Rate of Charge (APR)

1. **Scope**

1.1 This directive applies to Consumer Credit Agreements and related Guarantee Agreements. This Directive will be effective from 1st January 2006. How-ever, Article 12 of these regulations will be effective from the date of this circular. The scope and application of various terms and conditions are covered under Definitions of Terms in Article 13 of these Regulations.

1.2 Consumer Credit includes loans to individuals, households and family members, granted on the following basis.

- Granted by the creditor to a borrower as a secondary activity for the borrower, i.e. outside the sphere of the borrower's principal commercial or professional activity. It would generally include personal loans, overdraft facilities, car loans, payment card loans, financial leases, etc

- To finance purchase of goods and services for enjoyment, consumption and other such requirements of individuals as identified above e.g to purchase furniture, household items, vacations, education, etc.

- While mortgage loans are to be excluded, real estate and or home improvement financing is included.

1.3 All consumer credit agreements, guarantee agreements, repayment schedules and other documentation related to consumer lending should be in Arabic. An English translation should be provided to the consumer if required by him.

2. **General Guidance, Information and Practices Related to Consumer Credit and Related Agreements**

2.1 Advertising
All Advertising in general including when displayed at business premises or elsewhere shall be provided in good faith and in a simple, clear and comprehensible manner. This would include information on annual percentage rate of charge (APR).

2.2 Exchange of information between creditors and borrowers

2.2.1 The creditors may request of a consumer seeking credit only such information as is adequate and relevant for assessing his financial situation and his ability to repay.
The consumer and guarantor shall reply accurately and in full to any such request for information.

2.2.2 The creditor shall inform the consumer of the exact and complete information needed in respect of the credit agreement under consideration. The consumer shall receive this request on paper or on another durable medium before the conclusion of the credit agreement.

In particular, the information must include the following;

- The guarantees and insurance required;
- The duration of the consumer credit agreement;
- The amount, number and frequency of payments to be made;
- The recurrent and non-recurrent charges, including non-recurring costs which the consumer has to pay, i.e. management or processing costs, late payment penalties (if any), etc.
- The total amount of credit and the conditions governing the draw-down of the credit;
- Where applicable, the cash price of the financed goods or services, the down payment due and the residual value;
- Where applicable, the borrowing or profit rate, including any index or reference rate applicable to the initial borrowing or profit rate, as well as the periods, conditions and procedures for varying the borrowing rate;
- The annual percentage rate of charge (APR) and, by means of a representative example mentioning all the financial data and assumptions used for calculating the said rate;
- The period during which the right of withdrawal may be exercised.
- Any other information the consumer needs to assess financial conditions related to the borrowing.

2.3 For Islamic Products, the documentation covering underlying purchase and sale of goods should comply with the requirements of the Bank's Sharia'a Committee.

2.4. Creditors to provide borrowers with complete documentation covering loan agreement, repayment schedule, and letter of borrower's acknowledgement.

2.5 The creditor shall record the purpose of all consumer loans and take measures to ensure that they are made only for the stated purpose

3. Confidentiality or Privacy of Consumer Information

3.1 Collection and processing of data

Personal data obtained from consumers, guarantors or any other person in connection with the conclusion and management of agreements must be kept confidential. Such consumer data may be processed only for the purpose of assessing the financial situation of the borrowers or guarantors and their ability to repay the agreed credit.

3.2 Data on the Central database

- The Saudi Credit Bureau operates a central database for the purpose of registration and maintenance of credit information on consumers and guarantors.
- Banks are encouraged to consult the database prior to any commitment to the consumer or guarantor.
- Personal data received may be processed only for the purpose of assessing the financial situation of the consumer and the guarantor and their ability to repay.

4. Information that must be included in Consumer Credit Agreements and Related Guarantee Agreements

4.1 General Information

- Credit agreements and guarantee agreements shall be drawn up on paper or on another durable medium.
- All the contracting parties, including the borrower, the guarantor and the creditor shall receive a copy of the credit agreement and guarantee agreement.
- Agreements shall include nature and description of customer complaint and redress procedures.
- Where necessary, Promissory Notes, shall be a part of the credit arrangement.

4.2 Information to be included in Credit and Guarantee Agreements.

4.2.1 The Consumer Credit Agreement shall include:

a) The names and addresses of all the contracting parties involved i.e. the consumer, the creditor and the guarantor.

b) The APR and the Borrowing or Profit rate calculated and determined at the time the credit agreement is concluded. This should indicate the true cost of borrowing and permit cross lender comparison.

c) Where capital amortization is involved, a statement of account in the form of an amortization table, the payment owing, and the periods and conditions relating to the payment of these amounts;

d) If charges and special commission or profit are to be paid without capital amortization, a statement showing the periods and conditions for the payment of the commission or profit and of the associated recurrent and non-recurrent charges;

e) A description and amount of borrowing costs components that are not included in the calculation of the APR but are to be paid by the consumer under certain circumstances. These may include penalties, charges e.g. charges for delayed payments.

f) Where applicable, the goods and/or services being financed;

g) Early repayment, as well as the procedure applied and charges (if any) to be paid by the consumer in order to exercise this right;

h) Terms and conditions and the procedures to be followed and charges to be paid if the borrower exercises the right of withdrawal from the credit and or makes partial, delayed and deferred payments.

i) In the event of secured credit, a description of the asset securing the credit and an undertaking by the borrower that he shall reasonably maintain the underlying asset securing the loan so that it is available to the creditor in the event of default.

j) For credit card agreements items a, b, e and f will apply

4.2.2 Other Information

- The amortization table referred to in 4.2.1(c) shall contain a breakdown of each repayment to show capital amortization, the special commission or profit calculated on the basis of the borrowing rate or profit rate and where applicable, the additional costs. However, if the table is not ascertainable as in the case of variable borrowing rates applicable at the time of the draw down, the basis of the schedule should be given and the table determined immediately once the rates are available.

- If, in the case referred to in 4.2.1(c), a new draw down is not possible without the consent of the creditor, the creditor's decision shall be communicated on paper or on another durable medium. It shall be made available to the consumer and contain the amended data to which this paragraph refers.

- الفرق في المصاريف الإلزامية للإدارة والمعالجة المدفوعة عند صرف القروض.
- الفرق في المبالغ المقترضة.

- Where the exact amount of the components referred to in 4.2.1(c) is known, it shall be shown. Otherwise, and as a minimum requirement, these costs must be ascertainable in the Consumer Credit Agreement on the basis of an indication of the percentage linked to a reference rate, a calculation method or a most realistic estimate possible. In such cases, the creditor shall make available to the consumer on paper or on another durable medium a breakdown of these costs and when they are to be applied.

- The Guarantee agreement shall state the maximum amount guaranteed, as well as the charges for defaulting to be applied in accordance with the standard procedure.

- The creditor should inform the consumer that appropriate credit information would be provided to the Saudi Credit Bureau.

- Nature and most recent market value of collateral.

- Consumers' and creditors' signatures.

4.3 Right of Withdrawal

4.3.1 With the exception of Islamic transactions, the consumer shall have a minimum period of ten business days to withdraw his acceptance of the Consumer Credit Agreement without giving any reason.
This period shall begin on the day the consumer credit agreement is concluded.

4.3.2 The consumer shall inform the creditor of his withdrawal before expiry of the period referred in paragraph 4.3.1 The deadline shall be deemed to have been observed if this notification, which must be on paper or on another durable medium that is available and accessible to the creditor, is dispatched by registered post, at least three business days or received through hand delivered advise before the expiring of the deadline as described in 4.3.1.

4.3.3 With the exception of Islamic transactions, exercise of the right of withdrawal shall oblige the consumer to return to the creditor the sums of money that he has received by virtue of the credit agreement. The consumer shall pay commission or profit due for the period during which credit was drawn, calculated on the basis of the agreed annual percentage rate of charge. No other indemnity may be claimed in connection with withdrawal. Any down payment affected by the consumer under the credit agreement shall be repaid to the consumer without delay.

5. Annual Percentage Rate of Charge, Borrowing Rate and Profit Rate.

5.1 Annual Percentage Rate of charge (APR).

5.1.1 APR, equates, on an annual basis, the present value of all commitments (draw downs, repayments and charges), future or existing, agreed by the creditor and the borrower. It shall be calculated in accordance with the mathematical formula set out in Annex I.

The APR should include all compulsory costs or unavoidable costs featured in a transaction as reflected in the advertising notices or materials.

For Islamic Banking products a similar methodology is to be employed i.e. relevant and identical cash flows, drawdowns, repayments and all other unavoidable charges.

5.1.2 For the purpose of calculating the APR the total cost of the credit to the consumer shall be determined. This will include all unavoidable costs with the exception of charges payable by the consumer for non-compliance with any of his commitments laid down in the credit agreement.

5.1.3 The calculation of the APR shall be based on the assumption that the credit contract will remain valid for the period agreed and the creditor and the consumer will fulfill their obligations under the terms agreed.

5.1.4 In the case of credit agreements containing clauses allowing variations in the borrowing or profit rate contained in the APR but unquantifiable at the time of calculation, the annual percentage rate of charge shall be calculated on the assumption that the borrowing or profit rate and other charges will remain fixed in relation to the initial level and will remain applicable until the end of the credit agreement.

However, it would be made clear to the customer that the APR calculation is based on the current borrowing or profit rate and the APR can vary with the changes in the underlying borrowing or profit rate and unavoidable costs.

5.1.5 Where necessary, the following assumptions may be adopted in calculating the APR:

a) If a credit agreement gives the consumer freedom of draw down, the total amount of credit shall be deemed to be drawn down immediately and in full;

b) If there is no fixed timetable for repayment, and one cannot be deduced from the terms of the agreement and the means for repaying the credit granted, the duration of the credit shall be deemed to be one year;

c) Unless otherwise specified, where the agreement provides for more than one repayment date, the credit will be made available and the repayments made on the earliest date provided for in the agreement;

5.2 Borrowing rate

5.2.1 The borrowing rate may be fixed or variable.

5.2.2 Where one or a number of fixed borrowing rates have been established, they shall apply for the duration of the period specified in the credit agreement in line with the agreed index or reference rate.

5.2.3 The consumer shall be informed of any change to the borrowing rate, on paper or on another durable medium. This information must include the new annual percentage rate of charge, the Creditor's new borrowing rate and, where applicable, the new amortization table. The calculation of the new annual percentage rate of charge shall be based on item 5.1.3.

5.3 Profit Rate

- The profit rate applies to all credit extended under Islamic contracts.
- It means the rate used to derive profits on invested amounts.
- It is represented as an annual percentage rate.

6. **Unfair Terms**

A consumer credit agreement or guarantee agreement shall be regarded as unfair if their object or effect is to compromise the economic or any other interests of the borrower in substance or in form. In this regard, if any of the following conditions apply;

- Vary any contractual costs, indemnities or charges other than the borrowing or profit rate;

- Introduce rules on the variability of the borrowing or profit rate that discriminate against the consumer;

- Introduce a system involving a variable borrowing or profit rate which does not relate to the net initial borrowing or profit rate proposed when the credit agreement was concluded

- Oblige the consumer to use the same creditor to refinance the residual value and, in general, any final payment on a credit agreement for financing the purchase of movable property or a service.

- Impose on the consumer, exclusive of margin trading, as a condition for a draw down, a requirement to leave as guarantee, in full or in part, the sums borrowed or granted, or to use them, in full or in part, to constitute a deposit or purchase securities or other financial instruments, unless the consumer obtains the same rate for such deposit, purchase or guarantee as the agreed annual percentage rate of charge.

- The consumer or guarantor shall not be required to sign a cheque guaranteeing repayment, in full or in part, of the amount due.

7. Assignment of Rights, Joint and Several Liabilities and Early Repayments

7.1. Assignment of rights

Consumer rights in credit agreements remain untouched or unchanged if the creditor assigns his rights to another party.

7.2 Joint and several liabilities

The existence of a credit agreement shall not in any way affect the rights of the consumer against the supplier of goods or services purchased by means of such an agreement in cases where the goods or services are not supplied or are otherwise not in conformity with the contract for their supply.

7.3 Early repayments

7.3.1 The consumer shall be entitled to discharge fully or partially his obligations under a credit agreement before the time fixed in the agreement.

7.3.2 Any indemnity claimed by the creditor for early repayment shall be fair and objective and shall be calculated based on actuarial principles. No indemnity shall be claimed:

a) For credit agreements where the period used to fix the borrowing rate is less than one year;

b) If repayment has been made under an insurance contract intended to provide a conventional credit repayment guarantee;

c) For credit agreements which provide for payment of charges and commission or profits only and without capital repayments.

8. **Specific aspects of a Consumer Credit and other types of Agreements in the form of Advances on a Current Account, Debit Account, etc.**

8.1 If payments made by the consumer do not give rise to an immediate corresponding amortization of the total amount of credit outstanding, the agreement shall provide for an unconditional guarantee of repayment of the total amount of credit drawn down including commissions.

8.2 Open-end credit agreement
Either party may terminate an open-end credit agreement by giving three months notice[1] drawn up on paper or on another durable medium in accordance with the procedures laid down in the credit agreement.

8.3 For all types of credit agreements including those in the form of an advance on a current account or a debit account, the consumer shall be informed on a quarterly basis of his debt situation by means of a statement of account, on paper or on another durable medium, containing the following information:

a) The precise period to which the statement of account relates;
b) The amounts and dates of draw downs;
c) Where applicable, the outstanding balance due from the previous statement, and the dates thereof;
d) The date and amount of charges due;
e) The dates and amounts of payments made by the consumer;
f) The last agreed borrowing or profit rate;
g) The total amount of special commission or profit due;
h) Where applicable, the minimum amount to be paid;
i) Where applicable, the new balance outstanding;
j) The new total amount outstanding, including any special commission on arrears (profit in arrears) and penalties

9. **Performance of a Guarantee Agreement**

9.1 Maximum guarantee period for open ended credits is 5 years. This guarantee may be extended only with the specific agreement of the guarantor at the end of that period.

9.2 The creditor may take action against the guarantor only if the consumer having defaulted on repayment of the credit and has failed to comply with a default notice for a period of 30 days.

[1] For Credit cards no notice period is necessary.

9.3 The amount guaranteed will only cover the outstanding balance and arrears in accordance with the credit agreement and not include any other indemnities or penalties.

10 Non Performance of a Consumer Credit Agreement

10.1 Default notice and enforceability

a) Creditors, their representatives and any other assignee of the creditor's rights under a credit agreement or guarantee agreement may not take disproportionate, excessive or unreasonable measures to recover amounts due to them in the event of non-performance of such agreements;

b) The creditor may demand immediate payment in the event of default only through a prior default notice requesting the consumer or, where applicable, the guarantor to comply with his obligations under the agreement within a reasonable period of time or to apply for rescheduling[2] of the debt;

c) The creditor may not suspend the consumer's draw down rights unless he justifies his decision and is required to inform the consumer without delay;

d) In the event of non-performance of their obligations or in the event of early repayment, the consumer and the guarantor are entitled, on request and without delay, to receive a detailed statement of account, free of charge, allowing them to verify the charges and special commission (profits) claimed.

10.2 A default notice as referred to in paragraph 1 (b) is not necessary, under the following conditions;

10.2.1 In the event of borrowers fraud, evidence of which shall be provided by the creditor or the assignee of the creditor's rights;

10.2.2 Where the consumer alienates or transfers the property financed before the total amount of credit is repaid or uses the property in a manner inconsistent with the conditions of the credit agreement.

10.3 Overrunning of the Total Amount of Credit and Tacit Overdraft.

[2] Rescheduling at the creditors discretion.

10.3.1 In the event of an authorized temporary overrunning of the total amount of credit or overdraft, the creditor shall inform the consumer without delay, in writing or on another durable medium, of the amount involved and the borrowing rate applicable. No penalties[3], charges or special commission on arrears shall be included.

10.3.2 The creditor shall inform the consumer without delay that he has overrun the credit amount or is in an unauthorised overdraft situation and shall inform him of the borrowing rate and/or the charges or penalties applicable.
Any overrunning or overdraft as referred to in this article shall be rectified within three months, where necessary at the discretion of the creditor through a new credit agreement providing for a higher total amount of credit.

10.4 Repossession of goods
If the consumer has not given his specific consent at the moment the creditor proceeds for repossession, and if he has already made payments corresponding to one-half of the total amount of credit, the goods financed may not be repossessed unless by judicial proceedings.

Where the creditor repossesses the goods, the account between the parties is to be on a basis which ensures that repossession does not entail any unjustified enrichment to the creditor.

10.5 Recovery

10.5.1 Costs incurred by the Creditor to recover debts are not to be for the borrower's account. This include costs incurred by the Creditor to recover debt through using natural or legal persons who undertake debt recovery as their principal or as a secondary activity, unless such fees or indemnities are specifically agreed in the credit agreement or and the guarantee agreement or are sanctioned by a court.

10.5.2 For the recovery of debts arising from a credit agreement or guarantee agreement, the following shall be prohibited:

a) Written communications containing incorrect information on the consequences of defaulting on payment.

b) Unauthorised repossession of goods without judicial proceedings or the specific consent of the consumer subject to clause 10.4.

c) Any inscription on an envelope which makes it clear that the correspondence concerns the recovery of a debt;

[3] For payment card this is not applicable.

d) Collection of charges not provided for by the credit agreement or the guarantee agreement;

e) Any contact with the neighbors and relatives of the consumer or guarantor, especially any communication of, or request for, information on the solvency of the consumer or guarantor.

11. Borrowers' Acknowledgement

In order to ensure that the borrower understands all the terms and conditions of the credit, a suitable letter of acknowledgement should be signed by the borrower.

12. Maximum credit limit; and Maximum Term to Maturity of Credit

12.1 Maximum credit limit

Maximum limit would be such that the total monthly payments of the borrower on total borrowings, including credit cards borrowings, should not exceed one third of his net monthly salary. However, for retired persons this limit is set at 25% of pension payments.

Also, SAMA at its discretion, may put a limit on a creditor whereby its consumer credit portfolio may not exceed a specified percentage of its total loans portfolio.

12.2. Maximum term to maturity of Credit

Maximum term to maturity of a consumer credit agreement should not exceed 5 years.

13. Definitions of Terms related to Consumer Credit Regulations

a) **"Consumer or borrower"** means a natural person who in a borrowing transaction is covered by this Regulation and is borrowing for purposes outside his trade or profession;

b) **"Creditor"** means a Bank licensed under the Banking Control Law.

c) **"Consumer Credit Agreement"** means an agreement whereby a creditor grants or promises to grant to a consumer credit in the form of a deferred payment, loan or other similar financial accommodation. Agreements for the provision on a continuing basis of services (private or public), where the consumer has the right to pay for them for the duration of their provision by means of installments, are not deemed to be credit agreements for the purposes of this directive;

d) **"Guarantor agreement"** means an ancillary agreement concluded by a guarantor and guaranteeing or promising to guarantee the fulfillment of any form of credit granted to natural or legal persons;

e) **"Total cost of credit to the consumer"** means all the costs, including borrowing special commissions, indemnities, and any other kind of charge which the consumer has to pay for the credit;

f) **"Annual percentage rate of charge"** means the total cost of the credit to the consumer expressed as an annual percentage of the total amount of credit granted;

g) **"Borrowing rate"** means the commission rate expressed as a periodic percentage applied for a given period to the amount of credit drawn down;

h) **"Profit Rate"** applies to credit extended under Islamic contracts. It means the rate used to derive profits and is expressed as an annual percentage rate. It should be comparable with borrowing rate in a conventional consumer banking transaction;

i) **"Residual value"** means the purchase price of the financed goods applicable at the time when the purchase option or the property transfer option is exercised;

j) **"Draw down,"** means an amount of credit made available to the consumer in the form of a deferred payment, loan or other similar financial accommodation;

k) **"Total amount of credit"** means the ceiling or the sum of all draw downs that are likely to be agreed;

l) **"Durable medium"** means any instrument which enables the consumer to store information addressed personally to him in a way which makes it accessible for future reference for a period of time adequate for the purposes of the information and which allows the unchanged reproduction of the information stored;

Saudi Arabian Monetary Agency

HEAD OFFICE

The Governor

October, 2005

From : Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) H.O. Riyadh

To : All Banks

Attn. : General Managers and Managing Directors

Subject: **Regulations for Consumer Credit**

During the past years, a significant expansion has been witnessed in the consumer credit activities offered by banks operating in the Kingdom to meet the growing needs for credit. On one hand the products offered by the banks have been diversified while on the other hand this has coincided with an increasing demand for such products to satisfy various customer needs. Also, in order to achieve greater transparency and to meet international standards the banks operating in the Kingdom have continuously enhanced their disclosure to customers.

With a view to establishing uniform regulations for supervising credit activities and in keeping with market developments, the Saudi Arabian Monetary Agency deems it important to issue the enclosed regulations aimed equally at protecting lenders, borrowers and guarantors. These regulations are issued following comments received by SAMA from the banks operating in the Kingdom on its Draft Circular on this subject. To give banks adequate time to make appropriate changes in their systems and documentation, these regulations shall be effective from 1st January, 2006. However, the provisions of Article 12 shall come in force as from the date of this Circular.

The Agency expects that this circular will be fully complied with and duly enforced. You are required to inform all your branches of these regulations.

Best regards.

Hamad Al Sayari

n/faxx-05

m) **"Payment cards"** are to include credit and debit cards.

n) **"Secured credit"** means a credit loan that is collateralized by assignment of rights to property including security interest in personal property or real property taken by the creditor. A consumer loan can be secured by cash, other tangible goods, a guarantee or other acceptable collateral. In the event a borrower fails to repay according to the original credit terms, the lending can taken legal action to reclaim, and sell, the collateral. Contrast with unsecured loan which is backed only by the borrower's promise to pay.

Annex -1

Description and Examples of the Annual Percentage Rate of Charge (APR)

1. **Description**

The APR is a more accurate measure of cost of credit than the nominal commission or profit rate charged because it takes into consideration the amortization of the loan or invested amount balance through periodic payments, as well as all other obligatory costs paid by the borrowers.

In specific, APR should reflect on an annualized basis the total borrowing costs over the life of a credit as a percentage of the total financing or borrowing amount. The calculation is based on the same basis or formula as the present value of an annuity of equal payments. From this formula, an APR calculation is performed.

For the calculation of the APR, the Total borrowing costs should include all costs paid by the borrower exclusive of non obligatory costs such as penalties and other costs that may be incurred due to non compliance with the terms and conditions or other commitments under the Consumer Credit agreement.

Total borrowing costs will include the total commissions or profits paid by the borrower over the life of the credit, any other obligatory costs or fees paid by the borrower under the terms and condition of the credit such as management or processing costs.

2. **The following examples illustrates the APR calculations for a Consumer Loan. All amounts in Saudi Riyals.**

Example # 1

- Amount borrowed : 61,000
- Annual payments : 18,520

2.1 **Obligatory costs under the terms and conditions of the consumer credit agreement.**

- Management fees or processing fees : 1000

2.2 Non obligatory Costs:

- Delayed payment fees : 100
- Early payment or pre-settlement fees: 2 months commission

2.3 **Other Assumptions**

- Loan drawdown : Full
- Obligatory costs : Paid at the time of drawdown
- Non obligatory costs : Paid at the time of occurance
- Pay back period : 4 years
- Period of APR calculation : 4 years
- Payments made : End of each Year
- Management fees or processing fees : Paid at the time of the disbursement of the loan

2.4 **APR**[1]

2.5 Total Net Credit : 60,000 (61000 – 1000)

2.6 **The equation becomes**

$$60{,}000 = 18520 * 1 - \frac{\frac{1}{(1+X)^4}}{X}$$

Giving X= 9.00000%.i.e. an APR of 9.0%

Example # 2

All data and terms and conditions as in example # I with the exception of the following;

- Principal Amount : 60,000
- The repayment of the loans is at a rate of SR. 1493.1 per month
- An obligatory management and processing cost of SR. 600 paid at the time of disbursement of the loan.

The equation becomes:

$$60{,}000 - 600 = 1493.1 * 1 - \frac{\frac{1}{[(1+x)^{1/12}]^{48}}}{(1+x)^{1/12} - 1}$$

or:

Giving X= 9.954%, i.e. an APR of 9.954%

[1] Must be calculated to 3 decimal places.

Note: The difference in the APR in the above examples is due to the following;

- The underlying difference in the present value of SR. 18,520 at the end of the year and the present value of monthly payments of SR. 1493.1.
- The difference in the obligatory management and processing cost paid at the time of the disbursement of the loans.
- The difference in the borrowed amounts.

N/R&Reg.
20.10.05